ملخص رسالة ماجستير:

منطقة التجارة العربية الحرة كمدخل للسوق العربية المشتركة

الباحثة/ زينب عبد الستار مرغني(*)
عرض دكتور/ محمد محمد الغزالي(**)

مقدمة

اتجه العالم إلى اتخاذ أسلوب التكتلات الاقتصادية من أجل التنمية والرفاهية والوحدة ولمجابهة النظام العالمي الجديد وبالمثل اتجهت الدول العربية وتم صدور قرار إنشاء السوق العربية المشتركة عن جامعة الدول العربية بتاريخ ١٣/٨/١٩٦٤م وللآن لم تظهر إلى حيز الوجود وكل ما تحقق منه هو المرحلة الأولى وهى منطقة التجارة الحرة وتم الانتهاء منها في ٢٠٠٥م أي بعد أكثر من أربعين عاما. ولن تستطيع الدول العربية الاستفادة من اتفاقية الجات وخاصة المادة (٢٤) والتي تخص الدول الأولى بالرعاية والتي تتضمن بأنه إذا قامت دولة بمنح تفضيلات لدولة أخرى في الاتفاقية فإنها يجب أن تمنحها لكل الدول المشتركة في اتفاقية الجات إلا إذا كانت تلك الدولتين مشتركتين في تكامل بينهما.

بالرغم من أن الدول العربية لديها مقومات قوية لقيام التكامل الاقتصادي بينها مثل توافر الموارد الاقتصادية وعناصر الإنتاج وهى متوزعة في الدول العربية كلها فمنها من يملك الأرض ومقومات الزراعة ومنها من يمتلك الأيدي العاملة ومنها من يمتلك رؤوس الأموال. ويمكن استغلال هذه العناصر الاستغلال الأمثل وذلك بتحقيق حرية انتقال عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال والتي يحققها السوق المشتركة.

وبالتكامل يمكن إيجاد سوق كبير الحجم قوامه٣٤٠مليون نسمة[١]. وبالتالي يمكن من خلاله الاستفادة من مزايا ووفورات الإنتاج الكبير.

(*) حصلت بها الباحثة على درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية التجارة، جامعة قناة السويس.
(**) مدرس بالمركز.
(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منطقة الأقطار العربية المصدرة للبترول، «التقرير الاقتصادي العربي الموحد» أيلول سبتمبر٢٠١٠.

مشكلة البحث

بالرغم من قدم فكرة التكامل الاقتصادي العربي، وبالرغم من توافر مقومات التكامل الاقتصادي إلا أن هذا التكامل لم يتعد سوى مراحل أولية متمثلة في منطقة التجارة الحرة، وللآن لم يتم الوصول للمرحلة الثالثة وهى مرحلة السوق المشتركة بالرغم من قرار إنشائه الصادر بتاريخ ١٣/٨/١٩٦٤م عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

(أ) ومنذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين يشهد العالم تحولات هامة ومتغيرات وتطورات متلاحقة سريعة وعميقة وبخاصة في المجالين السياسي والاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والدولي شكلت جميعها تحديات كبيرة للعالم العربي. لعل أهمها تفكك الكتلة الشيوعية (الاتحاد السوفييتي) لسيادة نظام الاقتصاد الحر تحكمه عوامل السوق وإقامة تكتلات اقتصادية عملاقة توفر لأعضائها مزيدا من القدرة والقوة وخاصة فى ظل تحرير التجارة العالمية للسلع والخدمات وفى ظل قيام منظمة التجارة العالمية منذ مطلع عام١٩٩٥ ومشروع التعاون الإقليمي الشرق أوسطى الذي تم طرحه كأحد الثمار المحتملة لعملية السلام التي تجمدت وتجمد معها بالتالي هذا المشروع.

(ب) وإزاء كل هذه التحديات لم يكن من المتصور أو المقبول أن يظل العالم العربي صامتاً لا يحرك ساكناً لأن استمرار هذا الوضع معناه أن يتهمش دوره وأن يفقد هويته ولا يجد مكانا على خريطة الدولة السياسية والاقتصادية وأن يتعرض أمنه ومصالحه الحيوية للخطر الجسيم.

لكل هذا كان لابد أن تنطلق الدعوة بإلحاح لإحياء صيغ التكامل الاقتصادي العربي للاستفادة من إيجابيات النظام التجاري الدولي الجديد وتحجيم سلبياته خصوصا وأن الغالبية العظمى من الدول العربية قد انضمت أو هي بسبيلها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية».

ومن خلال طرح التساؤلات يتم الانتقال إلى الإشكالية التالية :

١- ما هي أهمية إقامة منطقة عربية حرة؟
٢- ما دور التجارة البينية في التنمية الاقتصادية للدول العربية؟
٣- ما هي معوقات إقامة السوق العربية المشتركة؟
٤- ما مدى إمكانية إقامة منطقة حرة عربية كمدخل لإقامة سوق عربية مشتركة؟
٥- ما هي الإجراءات اللازمة لإقامة سوق عربية مشتركة؟
٦- ما هي الآثار الناتجة عن إقامة السوق العربية المشتركة؟
٧- ما هي مقومات التكامل الاقتصادي العربي؟
٨- ما هو أثر تفعيل السوق العربية المشتركة؟
٩- ما هى الأهداف التنموية المرتقبة من إقامة سوق عربية مشتركة؟

أهداف البحث

يحاول الباحث تحقيق مجموعة من الأهداف وهى :

١- الوقوف على بيان أهمية وضرورة إقامة سوق عربية مشتركة فى ظل النظام العالمي الجديد .
٢- الوقوف على العوامل الإيجابية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك لاستغلالها الاستغلال الجيد .
٣- الوقوف على العوامل السلبية التي ساعدت على عدم تفعيل إقامة السوق العربية المشتركة والعراقيل التي تقف حائلا لها وذلك لتقديم بعض الحلول.
٤- التركيز على الجهات الغير حكومية وخاصة الاتحادات التعاونية كنواه فى إقامة السوق العربية المشتركة وعدم الاهتمام على الجهات الحكومية فقط في إقامة السوق العربية المشتركة.
٥- الوقوف على أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمدخل للسوق العربية المشتركة.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من النقاط التالية :

١- أهمية السوق العربية المشتركة لأسباب اقتصادية وسياسية وعالمية.

٢- ندرة الدراسات التي تبين ضرورة إعطاء الجهات غير الحكومية دور فى تفعيل السوق العربية المشتركة وفى العمل العربي المشترك وللاتحادات التعاونية وخاصة الإتحاد التعاوني الإستهلاكى لأن المستهلكين فى القطاعات التعاونية تمثل الطبقة المتوسطة فى فئات الشعوب العربية. وتمثل أيضاً القاعدة العريضة من المستهلكين وأيضاً المنتجين لأن المستهلك فى القطاعات التعاونية هو المستثمر فى نفس الوقت ولذا تعتبر الإتحادات التعاونية نواة للسوق العربية المشتركة.

٣- عدم توصل الدول العربية حتى الآن للمرحلة الثالثة للتكامل وهو السوق العربية المشتركة وعدم خروجها من حيز الدراسات الى حيز الوجود الفعلي.

٤- التنفيذ الفعلي للوحدة الأوربية بالرغم من أن التفكير فى إقامة السوق العربية المشتركة سبق فكره السوق الأوربية المشتركة.

ونظراً لهذا القصور فإن ما سبق يدعو إلى إجراء المزيد من البحث حول ضرورة السوق العربية المشتركة فى ظل النظام العالمي الجديد مع وجود آلية تنفيذ فكرة هذه السوق وإيجادها فى الواقع.

منهج البحث:

المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي ومنهج التحليل المقارن ذلك على النحو التالي :

١- المنهج الوصفي :- يتعرض هذا الجانب الى بحث المشكلة وتحديدها ومحاولة تفسيرها عن طريق كل ما هو متاح من كتب ودوريات وبحوث وذلك فى تعريف التكامل وصورة ونموذج ناجح للتكامل الاقتصادي وتجارب الدول العربية فى مجال التكامل ومقومات التكامل أسباب فشل السوق العربية

المشتركة والإجراءات اللازمة لتفعيلها والآثار العربية المرتقبة عن التكامل الاقتصادي.

٢- منهج التحليل المقارن: يفيد فى تحليل تجربة التكامل العربي ومقوماتها وأسباب فشلها ومقارنتها بالتكامل الأوربى كنموذج ناجح للتكامل، وأيضا يفيد منهج التحليل المقارن عند دراسة تطور التجارة البينية وذلك يشمل سلسلة زمنية قبل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهذه الفترة من ١٩٨٥ـ ١٩٨٨ وأيضا بتحليل التجارة البينية بعد اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وهذه الفترة من ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٩.

فروض البحث:

تدور فروض البحث حول:

١- هل هناك مرتكزات اقتصادية تساعد على قيام السوق العربية المشتركة ولكن هناك معوقات سياسية واقتصادية ومؤسسية تمنع قيام هذه السوق؟

٢- هل هناك آثار اقتصادية إيجابية تعود على كل الدول المجابهة النظام العالمي الجديد فى كل من اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة مما جعل إقامة السوق ضرورة لابد منها؟

٣- هل يمكن أن تكون اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى مدخل للسوق العربية المشتركة؟.

وفى هذا الإطار، تم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول تحتوى كل منها على عدة مباحث وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: والذي يغطى مفهوم التكامل وصوره وأهميته فيتناول المبحث الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي وصوره أما المبحث الثاني: فيتناول أهمية التكامل الاقتصادي وذلك باستعاضة نظريات التجارة الدولية والأهمية الاقتصادية والسياسية للتكامل الاقتصادي.

الفصل الثاني: ويتناول تجربة التكامل الاقتصادي العربي مع الإشارة الى الاتحاد الاوربى كنموذج للتكامل وأسباب فشل السوق العربية المشتركة، ومقومات التكامل الاقتصادي وذلك من خلال ثلاث مباحث ويتناول المبحث الأول النموذج

الاوربى كنموذج للتكامل والمبحث الثاني تجربة التكامل العربي وذلك باستعراض أولاً : الاتفاقيات والمشروعات والمؤسسات والاتحادات العربية المشتركة وثانيا : أسباب فشل السوق العربية المشتركة والإجراءات اللازمة لتفعيلها ثالثا : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمدخل للسوق العربية المشتركة.

أما المبحث الثالث : فيتناول مقومات التكامل الاقتصادي العربي وهذه المقومات تاريخية سياسية ودينية واقتصادية.

الفصل الثالث : ويتناول الآثار الاقتصادية لإقامة السوق العربية المشتركة وذلك من خلال مبحثين ويتناول المبحث الأول : أثر تفعيل السوق العربية المشتركة على أهم المتغيرات الاقتصادية (العمالة ـ الاستثمار ـ التجارة البينية) أما المبحث الثاني : فيتناول الأهداف التنموية المرتقبة من إقامة سوق عربية مشتركة وذلك فى المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية.

مصطلحات الدراسة:

١- قواعد المنشأ : ما يتم اعتباره من السلع بأنها عربية.

القواعد التي يقررها المجلس لاعتبار السلعة عربية لإغراض الاتفاقية بأن لا تقل القيمة المضافة الثابتة عند إنتاجها فى الدولة الطرف عن ٤٠٪ من القيمة النهائية للسلعة عند إتمام إنتاجها وتخفيض هذه النسبة إلى ٢٠٪ بحد أدني بالنسبة لصناعات التجمع العربية.

٢- الروزمانة الزراعية :

تحديد مواسم إنتاج المحاصيل الزراعية.

٣- المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً :

منح معاملة تفضيلية لهذه الدول على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها.

٤- نقاط الاتصال :

حلقة الوصل المسؤولة عن ضمان تنفيذ الاتفاقية بين الجهات الرسمية والقطاع الخاص من جانب وبين الأمانة العامة وكافة الجهات المعنية بالمنطقة من جانب أخر.

أولا: النتائج:

تناولت هذه الدراسة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمدخل للسوق العربية المشتركة وذلك باستعراض مفهوم التكامل وصوره وتجربة التكامل الاقتصادي من خلال أهم الاتفاقيات العربية فى مجال التكامل الاقتصادي سواء كانت اتفاقيات مشتركة أو ثنائية أو مشروعات مشتركة ثم بيان أسباب فشل التكامل الاقتصادي ومقومات التكامل الاقتصادي وتناول البحث منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالفعل ومتابعة تطبيقها .

وقامت الدراسة على فروض لبيان مدى صحتها من عدمه وكانت هذه الفروض :

١- هناك مرتكزات اقتصادية تساعد على قيام السوق العربية المشتركة ولكن هناك معوقات سياسية واقتصادية ومؤسسية تمنع قيام هذه السوق .

٢- هناك أثار اقتصادية ايجابية على كل الدول لمجابهة النظام العالمي الجديد فى كل من اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة مما جعل إقامة السوق ضرورة لابد منها .

٣- يمكن أن تكون اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مدخل للسوق العربية المشتركة .

ومن خلال فصول الدراسة الثلاثة توصلت الى صحة هذه الفروض الثلاثة .

فى الختام توصلت الدراسة الى عدد من النتائج وهى :

(١) تلاحظ للباحث طول الفترة الزمنية لتنفيذ السوق العربية المشتركة حيث كان قرار السوق العربية عام١٩٦٤ وكان أول مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي هي مرحلة اتفاقية تيسير وتنمية التجارة أي المرحلة الأولية كانت فى ١٩٨١ أي بعد١٧ عاماً من القرار وتم تنفيذ هذه الاتفاقية ابتداء من ١٩٩٧ وتم إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فى عام ٢٠٠٥ وهى التنفيذ الفعلي لاتفاقية تيسير وتنمية التجارة أي بعد ٤١ عاماً من قرار السوق المشتركة .

(٢) طول الفترة بين الاتفاقية وبرنامج تنفيذها من ١٩٨١/٢/٢٧حتى ١٩٩٧/٢/١٩ أي بعد مرور عشرة أعوام وهذا يعكس بطء الإجراءات

وهذا من أهم أسباب عدم ظهور السوق العربية المشتركة إلى حيز التنفيذ .

(٣) تعكس هذه الاتفاقية تدخل الأمور السياسية والمنازعات العربية والتي أيضا من أهم أسباب عدم ظهور السوق العربية المشتركة إلى حيز التنفيذ إذ تمت هذه الاتفاقية فى تونس وبمعزل عن جمهورية مصر العربية وهذا واضح فى الدول الموقعة على الاتفاقية أو المنضمة إليها .

(٤) تعكس هذه الاتفاقية مدى التردد والتذبذب فى قرارات الدول العربية إذ أن الأول الموقعة على الاتفاقية ٢١ هي :

(المملكة الأردنية الهاشمية - دولة الإمارات العربية المتحدة - دولة البحرين - الجمهورية التونسية - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - جمهورية جيبوتي - المملكة العربية السعودية - جمهورية السودان الديمقراطية - الجمهورية العربية السورية - جمهورية الصومال الديمقراطية - الجمهورية العراقية - سلطنة عمان - فلسطين - دولة قطر - دولة الكويت - لبنان - الجماهيرية الليبية - المملكة المغربية - الجماهيرية الموريتانية - اليمن (الجمهورية العربية اليمنية - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)) .

أما دول البرنامج التنفيذ ١٧ دولة والدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قامت بالتوقيع جميعا على اتفاقية تيسير التجارة ما عدا جمهورية مصر العربية وهذا يرجع الى مقاطعة الدول العربية لجمهورية مصر العربية بسبب معاهدة كامب ديفيد وفى هذا ما يؤكد تدخل الأمور السياسية والمنازعات العربية فى أهم القرارات الاقتصادية . وهناك دول قامت بالتوقيع على اتفاقية تيسير التبادل التجاري ولم تشترك فى اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى وهى (الجزائر - وجيبوتي - والصومال - وموريتانيا) .

(٥) نلاحظ زيادة التجارة البينية بين الدول العربية حيث بلغت٥٤مليار دولار

عام ٢٠٠٦ وذلك لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مقارنة بعام٢٠٠٢ حيث بلغت قيمة التجارة البينية العربية ٩ر٢٠ مليار دولار.

نلاحظ زيادة التجارة البينية بين الدول العربية حيث بلغت ٥٤ مليار دولار عام٢٠٠٦ وذلك لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مقارنة بعام١٩٨٨. حيث بلغت قيمة التجارة البينية العربية ٣٠ر٦ مليار دولار أمريكي عام ١٩٨٨ (قبل اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى) كما إن نسبة التجارة البينية العربية زادت من ٥ر٦٪ عام ١٩٨٨ قبل الاتفاقية الى ٣ر١٠ بعد الاتفاقية. وهذا يعنى أن اتفاقية التجارة الحرة العربية أدت الى زيادة التجارة البينية العربية وزيادة نسبة التجارة العربية البينية الى اجمالى التجارة العربية.

(٦) هناك معوقات للتكامل الاقتصادي ويجب إيجاد حلول لها.

(٧) هناك عوامل ايجابية للتكامل الاقتصادي ويجب استغلالها لإقامة السوق العربية المشتركة.

(٨) إن اتفاقية منطقة التجارة الحرة ستكون مدخل للسوق العربية المشتركة.

التوصيات:

وفى سياق ذلك يقوم البحث على طرح مجموعة من التوصيات لعلها تكون لها إضافة جديدة لتكون نقطة فى محيط الدراسات السابقة عن السوق العربية المشتركة على النحو التالي:

يجب الإسراع بانجاز سوق عربية مشتركة والإسراع بالمراحل المطلوبة لذلك وتحقيق التكامل الاقتصادي:

١- دراسة كل المعوقات التي حالت دون قيام السوق العربية المشتركة بالرغم من صدور قرار إنشائها عام ١٩٦٤ أي منذ ٤٣ عام.

٢- حيث أنه تم قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فيجب الإسراع بإقامة الاتحاد الجمركي العربي بما يساهم فى تحقيق التكامل الاقتصادي.

٣- تطوير آلية اتخاذ القرار ويجب أن تكون للقرارات قوة إلزام جميع الدول الأعضاء .

٤- تفعيل دور القطاع الخاص وكل الجهات الغير حكومية فى التكامل الاقتصادي.

٥- ضرورة نبذ الخلافات السياسية والعودة إلى مظلة القومية العربية.

٦- إعطاء دور أكبر للاتحادات التعاونية وخاصة الاتحاد التعاوني الاستهلاكي وذلك فى حرية انتقال عناصر الإنتاج من خلالها (رأس المال والعمل) لأن المستهلكين فى القطاعات التعاونية تمثل الطبقة المتوسطة فى فئات الشعوب العربية وتمثل أيضا القاعدة العريضة من المستهلكين وأيضاً المستثمرين لأن المستهلك فى التعاونيات هو المستثمر فى نفس الوقت وأيضاً التعاون الإنتاجى والاسكانى. وإلى أن يتم إنشاء السوق المشتركة تكون السوق المشتركة من خلال التعاونيات.

٧- إعطاء دور أكبر للمرأة فى السوق العربية المشتركة سواء كانت منظمة حكومية مثل المجلس القومي للمرأة أو منظمات غير رسمية مثل جمعية سيدات الأعمال العربية وأيضاً يتم حرية انتقال عناصر الإنتاج من خلالها .

٨- استرداد رؤوس الأموال العربية الموجودة بالخارج . فإذا تم استرداد تلك الأموال من الخارج وتم استثمارها بالوطن العربي لكان الاقتصاد العربي أقوى اقتصاد وذلك سواء أن تم استثمارها بمشروعات استثمارية أو مؤسسات مالية وقيام السوق العربية المشتركة بخلق مشروعات وبالتالي سيؤدى لخلق فرص للعمل مما يؤدى إلى القضاء على البطالة وزيادة الدخل الفردي وبالتالي زيادة الطلب وزيادة الإنتاج وزيادة الدخل القومي بفعل مضاعفة الاستثمار.

٩- إنشاء بنك خاص للسوق العربية المشتركة يكون رأس ماله رؤوس الأموال العربية الموجودة بالخارج بعد استردادها .

١٠- ضرورة العمل على إتاحة الفرصة لكل الدول الإسلامية الغير عربية على الاشتراك فى السوق المشتركة وذلك بعد إنشاء السوق العربية المشتركة.

١١- وأخيراً يجب توحيد العملة العربية على أن تتم جميع المعاملات الخاصة بالتجارة البينية العربية بتلك العملة الموحدة وعدم التعامل بالعملات الأجنبية حتى تزيد قيمة العملات العربية بزيادة الطلب عليها.